

العصر الرقمي.. أرقامه المثيرة وتساؤلاته المقلقة

■ سليمان عبد المنعم

يضخ العصر الرقمي الذي نعيشه كل يوم، بل كل ساعة، بل كل دقيقة أرقاماً ضخمة أصبح من الصعب معها قراءة عدد الأصفار التي على يمين الرقم! والأرقام بحد ذاتها تبدو مثيرة لكن الأشد إثارة وربما قلقاً هو ما يكمن وراء هذه الأرقام من تساؤلات. فعلى سبيل المثال إذا كان حجم التجارة الإلكترونية قد بلغ 25.6 تريليون دولار في عام 2018 لعمليات شراء قام بها 330 مليون شخص عبر الإنترنت بحسب ما تذكره مجلة Foreign Affairs في عددها الأخير مايو/يونيو 2021، فإن التساؤل هو ما إذا كان لهذا القطاع التجاري الإلكتروني العملاق إطاراً قانونياً ينظمه؟

ما سبق الإشارة إليه لا يفصل عن واقع أن هذا العصر الرقمي اللاهث تتضاعف فيه المعرفة بشكل يكاد يكون خارقاً. بين عامي 1930 و1970 تضاعفت المعرفة مرة واحدة خلال أربعين عاماً، ثم تضاعفت مرة أخرى من 1970 حتى 1990 أي خلال عشرين عاماً، ثم تتضاعف اليوم كل خمس سنوات، ويقال إنها ستضاعف مستقبلاً كل عامين فقط، وربما أقل من ذلك في المستقبل؟

هذا التضخم الذي يشبه الانفجار المعرفي يدور في حقيقته الخلفية صراع رقمي والإلكتروني بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ففي الظاهر تبدو حرية تدفق المعلومات على شبكة انترنت متاحة لجميع الدول في تنافس إلكتروني معقد وربما خفي يدور بين الدول الكبرى وعلى وجه الخصوص بين أمريكا والصين. في هذا الصراع جوانب قانونية غائبة أو مغيبية، وفيه أيضاً جوانب اقتصادية هائلة. يكفي أن نعرف أن قطاع الرعاية الصحية لكبار السن (+60 سنة) في جوانبه الرقمية الإلكترونية يبلغ 17 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد الرقمي. هذا مجرد جانب واحد فقط من بين عشرات إن لم يكن مئات الاقتصادات الرقمية. الأمر المؤكد هو أن الدولة الأقوى والأكثر تقدماً رقمياً ستكون هي صاحبة اليد الإلكترونية الطولي في هذا السباق الاقتصادي، فماذا عن الأقل قوة وتقدماً رقمياً؟ هل يسعفهم تنظيم قانوني عابر للحدود لحماية حقوقهم ومصالحهم بشكل عادل ومنصف؟ الأمر مشكوك فيه الي حد بعيد. فلننتظر ونرى الي أين يصل بنا العصر الرقمي!



الإجابة على السؤال ثمة ما يُقال وهو كثير، وجزء منه خلافي لا يتوافر حوله إجماع قانوني، لكن مازالت الإشكالية قائمة والسؤال مطروحاً، فالعصر الرقمي اليوم يثبت أن تطوره يمضي بسرعة أكبر، بل أكبر بكثير من سرعة تطور المفاهيم القانونية. يزيد من حدة هذه الإشكالية أن وسائل الحماية القانونية التقليدية في التشريعات المحلية (مثل آليات حماية المستهلك) مازالت تحتاج لقدرة كبير من التطوير والتحديث لكي تلائم وتواكب خصوصية العلاقة بين الشركة مالكة التطبيق الإلكتروني وبين المستخدم الإلكتروني، وما إذا كان يمكن اعتبار الأخير مستهلكاً بالمفهوم القانوني الدقيق.

منشأ هذه الإشكالية ومصدرها يكمن في الفارق بين السلع والخدمات التي تحمي القوانين جمهور مستهلكيها وبين البيانات والمعلومات. فالسلع والخدمات يتم استهلاكها وقابلة للنفاذ، أما البيانات والمعلومات فهي لا تنفذ ويمكن استخدامها بشكل دائم ومتكرر. الأكثر والأعقد من هذا أن السلع والخدمات غالباً ما يكون لها دولة منشأ بخلاف البيانات والمعلومات الرقمية التي تتجاوز في الغالب فكرة "دولة المنشأ".

خصوصية الخطأ والضرر وصلة السببية بينهما فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي وبالنشطة والتعاملات الرقمية على شبكة الانترنت بوجه عام؟ وجه ثالث للعصر الرقمي يطرح أرقامه وتساؤلاته في الوقت ذاته. فإذا كان عدد تنزيلات تطبيقات الهواتف المحمولة قد بلغ 218 مليار تنزيلًا في العام 2020 وحده، فإن هذه التطبيقات من جانب جمهور المستهلكين الإلكترونيين لا يخلو من تساؤلات قانونية تتعلق بالكم الفلكي من البيانات والمعلومات الشخصية التي يتم تجميعها من خلال هذه التطبيقات ويكون للشركات المالكة لها مركز قوة فعلي يتيح لها استخدام وبيع هذه البيانات والمعلومات الشخصية. ففي الأطر القانونية المحلية ثمة تنظيم قانوني تقليدي يكفل حماية البيانات والمعلومات الشخصية بحسبانها مظهراً للخصوصية، فهل يسعف هذا التنظيم القانوني في حماية البيانات الرقمية على شبكة الانترنت؟ ولعل تطبيق فيسبوك يواجهه منذ فترة هذا السؤال القانوني العصي حول مدي أحقيته في استخدام (وبالتالي بيع) هذه البيانات الشخصية. وهل يمكن مقاضاة شركة فيسبوك أو غيرها من الشركات بسبب ذلك؟ في

الحقيقة أنه يوجد في العديد من دول العالم تشريعات محلية تنظم (بعض) جوانب هذا الاقتصاد الرقمي، لكن مازالت هناك جوانب قانونية أخرى لم تحظ بعد بالتنظيم القانوني المنشود. صحيح أن الكثير من دول العالم أصدرت تشريعات لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في أشكالها المختلفة لكن هذا لا يمنع من أن هناك مساحة من الفراغ التشريعي على الصعيد الدولي لتنظيم جوانب قانونية أخرى تتعلق بالتعاملات العقدية الإلكترونية ومكافحة الاحتكارات وحماية الملكية الفكرية للمعلومات. وما زال المجتمع الدولي يفتقر الي اتفاقيات دولية شاملة في هذا الخصوص برغم وجود بعض المبادرات والاتفاقيات المحدودة التي لا يغني عنها ضرورة وجود إطار قانوني شامل.

ما سبق ذكره ينطبق على قطاعات أخرى بفرضاها العصر الرقمي الذي نعيشه اليوم. فإذا كان العالم معرضاً لأن يخسر ما قيمته 2.1 تريليون دولار إذا ما تعطلت شبكة انترنت لمدة ساعة واحدة فقط، فإن الأصدقاء القانونية لهذا الاحتمال المرعب، مهما كان احتمالاً واهياً وبعيداً، تطرح مجموعة تساؤلات قانونية عن فكريتي الخطأ والضرر الإلكتروني أو الرقمي، وكيف يمكن استخلاص عنصر الخطأ، وفي مواجهة من علي وجه التحديد؟ ثم كيف يمكن تقدير الضرر والتعويض المترتب عليه ولصالح من؟ والأهم كيف يمكن استخلاص صلة السببية بينهما على نحو ما توجبه المفاهيم القانونية التقليدية في النظم القانونية المحلية منذ زمن بعيد. هل مازالت هذه المفاهيم القانونية قادرة على استيعاب



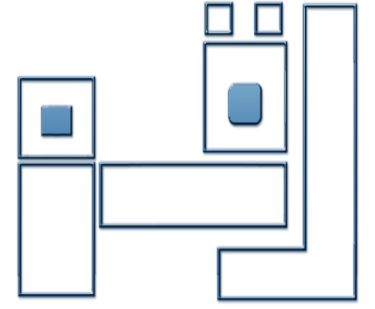
دله البركة
Dallah Albaraka

أسسه: صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة: هديل صالح كامل

مركز جسور

للدراستات والاستشارات الثقافية والتنمية

CULTURAL-DEVELOPMENTS STUDIES-CONSULTING



لأن المعرفة تسبق الرأي

تصدر عن مركز جسور للدراستات والاستشارات الثقافية والتنمية - عدد مايو 2021

عالم بلا انترنت لمدة ساعة يساوي 2.142 ترليون دولار خسائر

جمال محمد غيطاس

عند انقطاع 24 ساعة، وفي منتصف القائمة، جاءت دولتا العراق والجزائر، في المركزين الخامس والسادس، حيث احتلت العراق المركز الخامس بخسائر قدرها **5659473** دولار عند انقطاع ساعة، و **28297364** عند انقطاع 5 ساعات، و **56594729** عند انقطاع 10 ساعات، و **135827349** عند انقطاع 24 ساعة، واحتلت الجزائر المركز السادس بخسائر **4242997** دولار عند انقطاع ساعة، و **21214985** عند انقطاع 5 ساعات، و **42429971** عند انقطاع 10 ساعات، و **101831930** عند انقطاع 24 ساعة، أما ذيل القائمة فجاءت به دولة تونس، واحتلت المركز العاشر، بخسائر **1295658** دولار عند انقطاع ساعة، و **6478292** عند انقطاع 5 ساعات، و **12956583** عند انقطاع 10 ساعات، و **31095800** عند انقطاع 24 ساعة.

وعند النظر إلي هذه الأرقام داخل كل دولة على حدة، يتضح أن كثافة الاعتماد على الانترنت في تسبير تفاصيل الحياة اليومية، يلعب الدور الأبرز في تحديد حجم الخسائر التي ستحملها كل دولة مقارنة بالدول الأخرى، وأن هذا العامل يتفوق بوضوح على عوامل أخرى مثل عدد السكان وعدد المستخدمين، والدليل على ذلك أن الخسائر المتوقعة في هولندا الأقل كثافة في السكان وعدد المستخدمين تفوق الخسائر المتوقعة في ألمانيا الأكبر في عدد السكان والمستخدمين، وكذلك الحال الخسائر المتوقعة في المملكة المتحدة تعادل أكثر من ضعفي الخسائر المتوقعة في الهند، التي تفوقها في عدد السكان والمستخدمين.

وعلى المستوى العربي، نجد الظاهرة

بصورة أكثر تفصيلا سنجد أن قائمة أكبر عشر دول تضررا من انقطاع الانترنت، تأتي على رأسها الولايات المتحدة في المركز الأول، لأن تكلفة الانقطاع الكلي داخل الولايات المتحدة لمدة ساعة ستبلغ **303,609,046** دولار، ترتفع إلي **1,518,045,231** دولار لانقطاع 5 ساعات، ثم **3,036,090,462** دولار لانقطاع 10 ساعات، ثم **7,286,617,109** لانقطاع 24 ساعة أو يوم كامل، وفي منتصف القائمة جاءت كل من إسبانيا وهولندا، في المركزين الخامس والسادس على التوالي، واحتلت إسبانيا المركز الخامس، بخسائر متوقعة تقدر بـ **64,335,427** دولار خلال ساعة انقطاع واحدة، و **321,677,135** لانقطاع 5 ساعات، و **643,354,270** لانقطاع 10 ساعات، و **1,544,050,247** دولار لانقطاع 24 ساعة، واحتلت هولندا المركز السادس، حيث تبين أن تكلفة ساعة واحدة من انقطاع الانترنت ستحدث بها خسائر قدرها **44,652,747** دولار، و **223,263,733** لانقطاع 5 ساعات، و **446,527,466** لانقطاع 10 ساعات، و **1,071,665,919** دولار لانقطاع 24 ساعة.

أما ذيل القائمة فاحتلتها كوريا الجنوبية التي جاءت في المركز العاشر، بتكلفة تقدر بـ **35507830** دولار لساعة واحدة من انقطاع الانترنت، و **177539148** لانقطاع 5 ساعات، و **355078296** لانقطاع 10 ساعات، و **852187911** لانقطاع 24 ساعة.

في المقابل تشير بيانات الجدول رقم «2» إلي أن دولة الإمارات تتصدر قائمة الدول العربية الأكثر تضررا،

خلال السنوات الاخيرة، تغلغت الانترنت إلي مستويات عميقة في كل المجالات، غيرت الكثير مما يجري داخل المجتمعات، وجعلتها تعيش حياة فوارة، تتغير فيها الطريقة التي يحيا بها البشر ويمارسون بها أعمالهم ويشكلون بها أفكارهم، ومع وصول الانترنت لهذا القدر من التعمق والتأثير في حياة أكثر من 4 مليارات و **660** مليون شخص، هم مستخدموها النشطين الآن، باتت احتمالات توقف الانترنت وتعطلها، اشبه بهاجس مقلق أو كابوس مخيف بالنسبة للكثيرين، وآخر الأرقام التي صدرت في هذا الصدد تقول أنه إذا ما تعطلت الانترنت بالكامل لمدة ساعة واحدة فقط، فإن العالم سيتعرض لخسارة قدرها **2.142** ترليون دولار.



تعتبر مؤسسة «نيت بلوك» <https://www.netblocks.org> غير الهادفة للربح، من أكثر المؤسسات المعنية برصد ودراسة الآثار المترتبة على تعطل الانترنت، إما لأسباب عارضة أو عمدية في دول العالم اجمع، وتصدر تقارير سنوية في هذا الصدد، وتقوم في الوقت نفسه بوضع سيناريوهات لما يمكن أن يحدث لو تعطلت الانترنت كلية في كل بلد من بلدان العالم على حدة، وفي العالم اجمع، وأنشأت لذلك قاعدة بيانات متخصصة لتقدير هذه الأضرار، وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للاتصالات والمعلوماتية الذي وافق يوم **17** مايو الجاري، قامت المؤسسة بتحديث الأرقام والسيناريوهات التي وضعتها في هذا الشأن.

وبمراجعة البيانات الخاصة بالنتائج المترتبة على سيناريو التعطل الكلي للانترنت على مستوى العالم وبكل دولة على حدة، امكن استخلاص البيانات التالية:

الدولة	تكلفة انقطاع الانترنت لمدة ساعة واحدة من انقطاع الانترنت	تكلفة انقطاع الانترنت لمدة ٥ ساعات	تكلفة انقطاع الانترنت لمدة ١٠ ساعات	تكلفة انقطاع الانترنت لمدة ٢٤ ساعة
الولايات المتحدة	303609046	1518045231	3036090462	7286617109
الصين	244837829	1224189147	2448378295	5876107907
المملكة المتحدة	94287877	471439384	942878767	2262909041
اليابان	79111046	39555228	791110456	1898665094
اسبانيا	64335427	321677135	643354270	1544050247
هولندا	44652747	223263733	446527466	1071665919
المانيا	42651577	213257886	426515771	1023637851
الهند	42176615	210883072	421766145	1012238748
سويسرا	36894461	184472304	368944608	885467060
كوريا الجنوبية	35507830	177,539,148	355078296	852187911
الإجمالي	988,064,455	4,940,322,268	9,880,644,536	23,713,546,887

كما هو موضح بالجدول رقم «1» فإن انقطاع الانترنت عن العالم اجمع سيحدث خسائر تبلغ **2,142,651,158** دولار الساعة الأولى للانقطاع، و لو نظرنا لبيانات الجدول رقم «1»

الدولة	تكلفة انقطاع الانترنت لمدة ساعة واحدة من انقطاع الانترنت	تكلفة انقطاع الانترنت لمدة ٥ ساعات	تكلفة انقطاع الانترنت لمدة ١٠ ساعات	تكلفة انقطاع الانترنت لمدة ٢٤ ساعة
الإمارات	21036616	105183082	210366163	504878791
السعودية	7534589	37672943	75345886	180830126
الكويت	6826902	34134509	68269018	163845643
مصر	6135370	30676851	61353703	147248886
العراق	5659473	28297364	56594729	135827349
الجزائر	4242997	21214985	42429971	101831930
المغرب	3908988	19544940	39089881	93815714
لبنان	2288252	11441262	22882523	54918056
الأردن	1447651	7238256	14476512	34743630
تونس	1295658	6478292	12956583	31095800
الإجمالي	60,376,496	301,882,484	603,764,969	1,449,035,925

حيث تقدر الخسائر التي ستتكبدها خلال ساعة واحدة من انقطاع الانترنت بـ **21036616** دولار، ترتفع إلي **105183082** دولار عند انقطاع 5 ساعات، و **210366163** عند انقطاع 10 ساعات، و **504878791** دولار

بـ **603,764,969** دولار بعد عشر ساعات من الانقطاع، ثم إلي **1,449,035,925** دولار بعد مرور 24 ساعة. لو نظرنا لبيانات الجدول رقم «1»



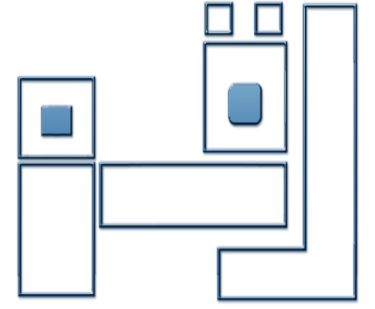
دله البركة
Dallah Albaraka

أسسه: صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة: هديل صالح كامل

مركز جسور

للدراستات والاستشارات الثقافية والتنمية

CULTURAL-DEVELOPMENTS STUDIES-CONSULTING



تصدر عن مركز جسور للدراستات والاستشارات الثقافية والتنمية - عدد مايو 2021

لأن المعرفة تسبق الرأي

218 مليار .. عدد تنزيلات تطبيقات الهواتف المحمولة في 2020 .. علام يدل هذا الرقم؟

■ محمود سلامة

يستخدم 5.22 مليار شخص الهاتف المحمول يومياً، وهو ما يعادل 85% من مجموع الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 13 عاماً فأكثر، و 66.6% من إجمالي سكان العالم البالغ 7.83 مليار نسمة في نهاية 2020. اضطلع ثلثا العالم إذن بتنزيل تطبيقات الهواتف المحمولة 218 مليار مرة في عام 2020 فقط بمعدل نمو بلغ 6.8% عن العام الذي سبقه، تلك التطبيقات التي تخطت في مجموعها 5 مليون تطبيق استحوذ متجر apple على 2.09 مليون منها، مقابل 3.15 مليون تطبيق استحوذ عليه متجر google play ، بحسب التقرير السنوي الرقمي (DIGITAL 2021).



تمثل تطبيقات الهواتف المحمولة مجانية التنزيل نسبة 92.9% من إجمالي التطبيقات المتاحة لدى متجر Apple مقابل 7.1% تطبيقات مدفوعة، أما متجر Android فنسبة التطبيقات مجانية التنزيل به هي 96.7% مقابل 3.3% تطبيقات مدفوعة. حقيقة الأمر أن الشركات تعول على التطبيقات المجانية في زيادة عائداتها أكثر من نظيرتها المدفوعة، نظراً لانتشارها العريض بين المستخدمين، مُستغلة في ذلك الإعلانات أو ترقية التطبيق أو إضافة ميزة جديدة بمقابل. حقق عام 2020 قفزة كبيرة في عائدات تطبيقات الهواتف المحمول بلغت نحو 582 مليار دولار، ومقارنة بست سنوات سابقة نجد أن معدل النمو ارتفع بنسبة 600% تقريبا حيث لم تكن تتعدّ إجمالي العائدات 100 مليار دولار في 2014، بل ومن

(Research Department على تطبيقات متجر Apple، كشفت أن تطبيقات الألعاب استحوذت على اهتمامات 21.86% من مطوري التطبيقات تلك النسبة التي تزيد على صناعة تطبيقات الأعمال بمقدار الضعف، وتزيد مرتين ونصف المرة على تطبيقات مجال التعليم وفقا للجدول رقم (1). وعلى الرغم من أن تطبيقات الألعاب هي الأكثر شيوعاً في الإنشاء والتطوير، إلا أن 66% فقط من مستخدمي الهواتف المحمولة لديهم تطبيق ألعاب واحد على الأقل على أجهزتهم. في المقابل، يمتلك 97.9% من جميع مستخدمي تلك الهواتف تطبيقاً للتواصل الاجتماعي، و97.6% لديهم متصفحاً للويب، و92.6% لديهم تطبيقاً للتسوق الإلكتروني، و70.5% لديهم تطبيقاً للأعمال، وأخيراً يستحوذ 52.1% من المستخدمين على تطبيق في

780 مليون سنة قضتها البشرية أمام تطبيقات الهواتف المحمولة لا ترتبط فقط بعدد المستخدمين، وإنما بالوقت المستغرق والمبدول في استخدامها والذي يصل متوسطه لكل فرد على مستوى العالم إلى 4 ساعات و 20 دقيقة يومياً بحسب التقرير السنوي الرقمي (DIGITAL 2021)، حيث قضى كل فرد أمام تلك التطبيقات 1411 ساعة في 2020، أي أن مستخدمي الهواتف المحمولة سحروا شهرين متواصلين من حياتهم ظلوا فيها نشطين أمام تلك التطبيقات على مدار الساعة دون عمل أي شيء آخر. لا تعد تلك الفترة الزمنية أمراً هيناً على الإطلاق، خاصة إذا علمنا أن كل مستخدم للإنترنت العادي يقضي ما متوسطه 7 ساعات على الإنترنت يومياً أي ما يقرب من 12 تريليون ساعة على الإنترنت لكل مستخدميه مجتمعين، وهو ما يترجم إلى أكثر من 1.3 مليار سنة من الوقت البشري المشترك، وإذا كانت تطبيقات الهواتف المحمولة استحوذت منفردة على 60% من الوقت الذي يستغرقه مستخدمو الإنترنت عالمياً فإن مجموع البشرية بذلك قضى نحو 780 مليون سنة أمام تطبيقات الهواتف المحمولة في 2020. هذه الأرقام تنبئ عن حقيقة أنية ومعاصرة مفادها أن العالم أصبح بأسره يتلخص في مجموعة من التطبيقات تشمل كافة المجالات التي تشغل اهتمامات مستخدميها، إلا إن التساؤل الأهم الذي يجب طرحه في هذا المقام هو فيم تقضي البشرية هذا الوقت الكبير أمام تطبيقات الهواتف المحمولة؟ بصيغة أخرى ما هي أنواع التطبيقات التي تشغل بال المستخدمين والمطورين وتستحوذ على اهتماماتهم؟ في دراسة إحصائية أجرتها منصة ساتيسنا الأمريكية (Statista) في إبريل 2021

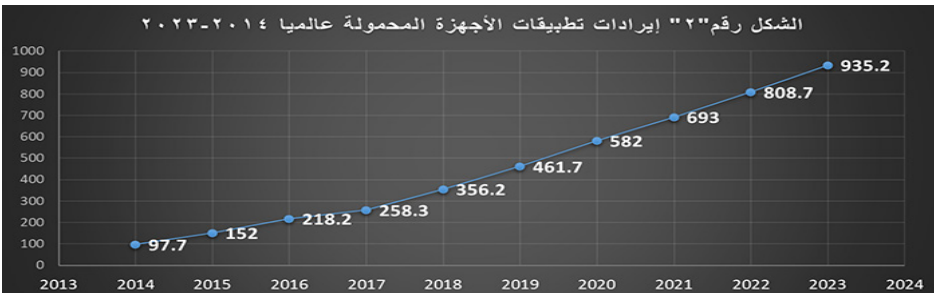
35% نمواً في تنزيلات التطبيقات في 4 سنوات فقط
نما معدل تنزيلات تطبيقات الهواتف المحمولة 35% في 4 سنوات فقط ليرتفع من 140 مليار إلى 218 مليار بين عامي 2016 و2020، والذي يُتوقع أن يصل إلى 258 مليار عملية تنزيل لهذا النوع من التطبيقات في 2023 بحسب تقرير استخدام تطبيقات الهاتف المحمول 2021، الأمر الذي يُعبر عن مدى كون الهاتف المحمول جزءاً من الحياة اليومية لكل إنسان من الصعوبة بمكان الاستغناء عنه. يدل هذا الرقم الضخم (218 مليار) على أن متوسط عدد تنزيلات تطبيقات الهواتف المحمولة هو 42 تنزيراً لكل شخص على مستوى العالم في 2020، أي أن كل جهاز محمول مُتّبت عليه 42 تطبيقاً، إلا أن هذا الرقم يمثل المتوسط العام الظاهري، فحقيقة الأمر تكشف التباين في عدد التطبيقات المثبتة على هاتف كل شخص بالنسبة لعدد سكان الدولة أو المنطقة الجغرافية، فعلى سبيل المثال جاءت الصين في أوائل الدول التي اضطلع سكانها بتنزيل تطبيقات الهواتف المحمولة 114.3 مليار مرة، ورغم كثافة هذا الرقم بالنسبة لدولة واحدة إلا أنه يبدو منطقياً حال تنسيبه لعدد سكانها الذي يبلغ 1.4 مليار نسمة، أما أوروبا فقد بلغ عدد تنزيلات التطبيقات فيها 28.5 مليار مرة لمجموع 750 مليون نسمة، وفي منطقة جنوب شرق آسيا بلغ عدد تنزيلات تطبيقات الهواتف المحمولة فيها 16.4 مليار مرة، بينما كانت 13.7 مليار مرة في منطقة أمريكا الشمالية لمجموع سكانها البالغ 366 مليون نسمة، وجاءت منطقة الشرق الأوسط في الترتيب الأخير بإجمالي 3.3 مليار مرة، في المقابل بلغ عدد سكان هذه المنطقة 460 مليون نسمة.

نوع التطبيق	نسبة المستخدمين %
التواصل الاجتماعي	97.9
متصفح ويب	97.6
التسوق	92.6
الأعمال	70.5
الألعاب	66
التعليم	52.1

نوع التطبيق	اهتمام مطوري التطبيقات %
الألعاب	21.86
الأعمال	10.11
التعليم	8.68
أسلوب الحياة	8.62
الخدمات	6.12
الترفيه	5.79
السياحة	3.8
أخرى	35.02

المتوقع أن تتضاعف تلك الإيرادات في 2023 لتصل إلى 1 تريليون دولار تقريباً كما هو موضح بالشكل رقم (2).

مجال التعليم. وفقاً للجدول رقم (2).
582 مليار دولار عائدات تطبيقات الهاتف المحمول





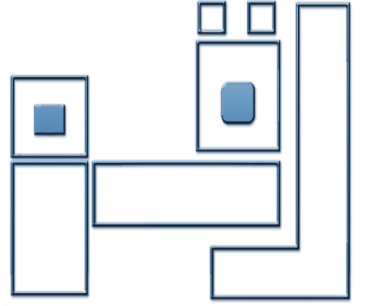
دله البركة
Dallah Albaraka

أسسه: صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة: هديل صالح كامل

مركز جسور

للدراست والاستشارات الثقافية والتنمية

CULTURAL-DEVELOPMENTS STUDIES-CONSULTING



لأن المعرفة تسبق الرأي

تصدر عن مركز جسور للدراست والاستشارات الثقافية والتنمية - عدد مايو 2021

17 تريليون دولار أمريكي "للاقتصاد الرقمي" بفضل التحول الرقمي

ترجمة نهال زكي

<https://www.itu.int/en/myitu/news>

من موقع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) التابع للأمم المتحدة



تتجه ظاهرة طول العمر عالمياً نحو ازدياد عدد الأشخاص الذين سيبلغون سن 60+ (الستين فأكثر) لما يقرب من 2 مليار شخصاً بحلول منتصف القرن الحالي، وتصل النسبة أحياناً إلى 40% في الدول التي تشهد نسبة مرتفعة لعدد كبار السن مقارنة بأعداد الشباب مثل اليابان. غير أن هذه الظاهرة والتي تمثل واحدة من أهم الفرص المتاحة لقطاع الأعمال، هي الأقل فهماً واستيعاباً من قبل الشركات الكبيرة والصغيرة في كل مكان.

منظمة الصحة العالمية مبادرة «عقد طول العمر الصحي»، كما تستهدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعات كبار السن التابعة للمنظمة ضمن أهداف نموها الاقتصادي. فهذه الظاهرة لن تختفي إذًا، وتكمن أهميتها الحقيقية في أن تظل أحد محركات القيمة الاقتصادية، خاصةً وأنها تنتقل إلى المراحل التالية من COVID-19 ونعيد صياغة كيفية إعادة إشعال النشاط الاقتصادي المفقود خلال عام 2020.

3. الابتكار: إن الابتكارات التي تجري حالياً في شتى المجالات المختلفة من رعاية صحية، وخدمات مصرفية، وتجزئة، ونقل، وتعليم، وترفيه، قد لا تُنشر ضمن قائمة فاينانشيال تايمز لأحسن 100 شركة تزدهر في ظل الوباء، وقد تكون غالباً غير معترف بها، ولكنها تستفيد من انفتاح هذه الفئة العمرية وسرعة استخدامها للأدوات والطرق المستحدثة لاستعمال الأشياء القديمة. هذا هو الجيل الذي شهد العديد من الابتكارات والتغييرات الاقتصادية والسوقية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. لقد اعتاد على ذلك وأصبح أكثر انفتاحاً ورغبة في تبني الأفكار الجديدة أكثر مما تخيل أصحاب الأفكار أنفسهم. إلى جانب أن تلك الفئة من السكان التي تتراوح أعمارهم بين 60 و 75 عاماً قد عاصرت التكنولوجيا لفترة طويلة جداً، بالإضافة إلى هؤلاء الذين يبلغون من العمر 80 أو 90 عاماً من ذوي الاحتياجات المختلفة. لهذا، أينما كانت الجهة التي تعمل فيها: Zoom, Alibaba, Amazon, Shopify ستساعدك الاستراتيجية الموجهة للفئة العمرية من المتقدمين في العمر بالقطع على نجاح أعمالك وإدراج اسم شركتك ضمن أفضل 100 شركة في العالم.

نظيراتها لتكون ضمن قائمة أفضل الشركات أداءً، تناست جميعها مجال شديد الوضوح والقوة ألا وهو تصميم وتنفيذ إستراتيجية موجهة للفئة المتقدمة في العمر، بالرغم من استفادة الكثيرين بالفعل من الاقتصاد الرقمي، حتى في الوقت الذي يساهمون فيه في مضاعفة حجمه مرتان أو ثلاث مرات. وفيما يلي ثلاث طرق للتفكير في خطط إستراتيجية بشأن التقدم في العمر:

1. التنوع العمري: إن الفئة العمرية من السكان من 60 إلى 100 سنة هي فئة بنفس حجم وتنوع الفئات العمرية الأخرى مثل تلك التي تتراوح ما بين 20 إلى 60 سنة. لذا فإن إستراتيجية الأعمال يجب أن تراعي هذا العمر، وصحته، وتنوعه الاقتصادي وتأثيره على المكاسب والحاجات والمطالب. وقد تكون فكرة صائبة أن يتم تعيين بعض من الأشخاص الذين ينتمون للفئة العمرية الأكبر سناً ليكونوا جزءاً من فرق التصميم والتطوير والتسويق الخاصة بالشركات، وهو ما يوافق سياق التفكير في إدراج من هم في الثلاثينات بشكل مباشر ضمن الخطة الاستراتيجية للألفية الجديدة، أو مثل أهمية الاستعانة بالنساء في مجالات التسويق الموجهة للجنسين للمساعدة على فهم وتنفيذ المنتج أو الخدمة التي يُرَوَّج لها.

2. ثقافة التقدم في العمر: عندما يستخدم الشخص البالغ من العمر 82 عاماً PayPal لشراء منتجات، أو يصبح الشخص ذو الـ 63 عاماً مقدم رعاية صحية للمسنين، أو يقوم الشخص البالغ من العمر 75 عاماً بتشغيل Zoom للعمل من المنزل، حينها ندرك أن القوالب النمطية القديمة ليست إلا حواجز أمام إستراتيجية النمو الخاصة بالشركات وتعيق الاستفادة من «الاقتصاد الرقمي». وبينما نكافح وباء COVID-19، تطلق

80 الذين يتسوقون عبر الإنترنت من خلال Amazon باستخدام PayPal أو يستخدمون مواقع التعلم عن بُعد. وعلى الرغم من حداثة هذه الممارسات، إلا أنه مما لا شك فيه أنها ستعمل على تغيير كيفية أداء الأسواق لخدمتنا جميعاً إلى الأبد، لا سيما كبار السن الذين اعتادوا على أنماط مختلفة من المعاملات المالية والاقتصادية. إن المجالات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي العالمي، بما في ذلك الرعاية المنزلية للمسنين؛ الحالات والعلاجات والأدوية المرتبطة بالعمر؛ والابتكارات المتعلقة بالادخار والإنفاق والتقاعد، قد تزايدت وازدهرت بالفعل أثناء الوباء لتتحول إلى نشاطات اقتصادية إلكترونية يومية. وهذا ما يجعل افتتاح القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات في الأمم المتحدة أمراً حقيقياً ومثيراً؛ وفي عامها الخامس عشر، ولأول مرة على الإطلاق سيكون للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مسار حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكبار السن.

لم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذاً قاصرة فقط على الفئة العمرية من السكان الأصغر سناً، ولكنها مرتبطة فعلياً بالاقتصاد الرقمي. فلنن كان هذا الاتجاه صائباً في خطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ مشاركتهم في منتدى الاقتصاد الرقمي GCOA والاتحاد الأوروبي في فنلندا، فسيصبح أكثر أهمية الآن في أعقاب COVID-19.

3 طرق للتفكير في خطط إستراتيجية بشأن التقدم في العمر
تم نشر مقال هام في جريدة Financial Times يعرض أسماء 100 شركة عالمية تعمل بالفعل على زيادة رأس مالها السوقي خلال الأزمة. وبينما تفكر كل شركة في كيفية مواصلة نجاحاتها ومنافسة

وطبقاً لـ «المنتدى العالمي الأول للاقتصاد الرقمي»، الذي استضافه التحالف العالمي لكبار السن (GCOA) والحكومة الفنلندية التي تولت رئاسة الاتحاد الأوروبي، فإن قيمة «الاقتصاد الرقمي» المتاح للشركات في جميع أنحاء العالم تبلغ 17 تريليون دولاراً أمريكياً.

وفي عام 2020، ظهرت جائحة COVID-19 التي أدت إلى مكوث أولئك الذين يبلغون 60 عاماً فأكثر في بيوتهم لفترات أطول من تلك التي استغرقتها الأصغر سناً نظراً لاحتمالية تعرضهم بشكل أكبر للآثار السيئة للفيروس، و في هذه الأثناء ازدهر سباق الاستهلاك الإلكتروني الذي كان بالكاد يمكن تصور تطوره قبل بضع سنوات. فالفئة العمرية الأكبر سناً تلعب إذاً دوراً هاماً يوازي أي من الأدوار الجوهرية الفاعلة في التحول العالمي للأسواق.

ما وراء الخدمات الصحية عن بُعد: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و«الاقتصاد الرقمي»

لم تعد التكنولوجيا مقترنة فقط بالرعاية الصحية- بما في ذلك وسائل الاتصال وزيادة الهائلة في اللجوء إلى الرعاية الصحية عن بعد والتطبيب عن بُعد، حيث بات من الشائع زيارة الطبيب عبر الإنترنت لتجنب التعامل المباشر بين الأفراد بعضهم البعض في المستشفيات ومكاتب الرعاية الصحية المتخصصة العامة والخاصة- وإنما بالأمور الحياتية التي أصبحت تمارس بطرق أكثر اختلافاً وسرعة. فلقد أصبحنا نرى الآن على سبيل المثال احتفال شخص بالغ من العمر 70 عاماً بعيد ميلاده عن طريق Zoom، أو عشرات الآلاف من حفلات العشاء الافتراضية التي يقيمها الأصدقاء ذو الفئة العمرية الأكبر سناً، أو الأعداد الكبيرة من الأشخاص التي تعدت أعمارهم الـ